OIC/CFM-46/2019/REPORT/ BRAINSTORMING

الأصل: إنجليزي

تقرير

جلسة العصف الذهني

بشأن

"دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التنمية بين دولها الأعضاء"

المنعقدة خلال الدورة السادسة والأربعين
لمجلس وزراء الخارجية في 2 مارس 2019

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير

جلسة العصف الذهني
بشأن
"دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التنمية بين دولها الأعضاء"
المنعقدة خلال الدورة السادسة والأربعين
لمجلس وزراء الخارجية في 2 مارس 2019
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

1. عقدت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية جلسة عصف ذهني بشأن "دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التنمية بين دولها الأعضاء" على المستوى الوزاري في 2 مارس 2019.

الاستهلال

2. أكَّد معالي الدكتور أنور محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في كلمته الافتتاحية على الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (**المنظمة**) وما حباها الله من موارد طبيعية وفيرة داعيًا الدول الأعضاء إلى الانخراط بشكلٍ كامل في تنفيذ البرامج المشتركة سواء باتخاذ إجراءات على المستوى الوطني أو على مستوى المنظمة برمتها، وتعبئة مواردها، والاستفادة من فرص التنمية التعاونية اللامحدودة بما يعود بالنفع على اقتصاداتها.
3. من جانبه، ذكر معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، أمين عام المنظمة، في مداخلته المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعاون الإسلامي منطلقًا من مبدأ التنوع قوة ومعتمدًا رؤية مشتركة لمستقبل مشترك ومتبنيًا التنمية والتضامن في مواجهة تحديات العالم المعاصر الذي يشهد ترابطًا لا يفتأ يزداد، وذلك كله بُغية تحقيق التطور السريع والمطَّرد. وأشار الأمين العام إلى حاجة الدول الأعضاء في المنظمة إلى اعتماد تدابير سريعة لتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الأجنبية، واعتبر أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنفيذ إصلاحات اقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال، وإدخال حوافز استثمارية تلبي احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب، مضيفًا أن مقترحات تطوير التجارة الإسلامية البينية وآلية تسوية نزاعات الاستثمار بموجب اتفاقية المنظمة بشأن تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح وتتيح بيئة مواتية في بلداننا لتعزيز التجارة الإسلامية البينية وللمساهمة في ازدهار الاستثمارات.

الورقة المفاهيمية

4. قدمت الأمانة العامة ورقة مفاهيمية إلى الاجتماع تتناول القضايا الرئيسية التي تتطلب من مجلس وزراء الخارجية إيلاء اهتمام خاص لها، ومن بينها فعالية مختلف برامج المنظمة وتدابير التدخل الاقتصادي، ومدى انخراط الدول الأعضاء في مختلف الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي وإدماج ما تنص عليه في تشريعاتها الوطنية. كما سلطت الورقة المفاهيمية الضوء على الحاجة إلى تعزيز ملكية برامج المنظمة ومشاريعها، وأهمية التعاون بين بلدان الجنوب للنماذج الإنمائية الوطنية، واستصواب تطوير برامج سريعة المردود في القطاعات الحيوية، التي تشمل الزراعة، والتنمية الريفية، والتجارة، والنقل، والصناعة التحويلية، والطاقة المتجددة، واقتصاد المعرفة، والاتصالات.
5. هذا بالإضافة إلى طرائق تفعيل مختلف آليات تمويل التنمية عبر المشاركة الفعالة للدول الأعضاء والقطاع الخاص والأفراد من ذوي الثروات؛ وتطوير وتعميم المنتجات المالية الإسلامية وغيرها من أدوات التمويل المبتكرة، مثل الزكاة، والأوقاف، والتمويل الجماعي؛ والمشاركة الفاعلة للمنظمات الأهلية في تطوير القطاع الريفي، وتعزيز فرص العمل المتوافرة للشباب، والنساء، والفئات الضعيفة في دول المنظمة؛ وتعزيز الحوكمة الاقتصادية وإدارة الشركات وأفضل الممارسات الاقتصادية وغيرها.

موجز المداخلات

6. شاركت جميع الوفود في مناقشة مستفيضة سلطت الضوء على النقاط التالية:

ا. أهمية توقيع الدول الأعضاء وتصديقها على الصكوك والاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة والاتفاقيات الثنائية بشأن حماية وضمان الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، ونظام التأشيرات الحرة، وحرية حركة السلع والخدمات، وإنشاء شبكة معلومات تجارية، وتفعيل اتفاقية تشجيع الاستثمار الموجودة، وتعزيز أنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بهدف تشجيع الاستثمارات، والتجارة الإسلامية البينية، والشراكة والتكامل الإقليميين؛

ب. تعزيز دور البنك الإسلامي للتنمية في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتخفيف وطأة الفقر، وتنفيذ المشاريع المجتمعية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

ت. الحاجة إلى إنشاء آلية تدريب فعالة، وتنمية مهارات الشباب، والإسراع في إصلاح المناهج التعليمية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

ث. أهمية تنفيذ مختلف برامج المنظمة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، بما فيها تمكين المرأة والشباب، والقضاء على الفقر، وتحسين الصحة، وتعزيز دور المرأة في عملية التنمية؛

ج. الحاجة إلى تبادل المعارف، والخبرات، وأفضل الممارسات في مجالات البحث والتطوير. في هذا الصدد، ينبغي استخدام المؤسسات القائمة مثل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)، والمعهد الإسلامي للبحث والتدريب، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)؛

ح. إنشاء قاعدة بيانات ومركز معلومات في مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، والزراعة، بغية تحديد البرامج والمشاريع ذات الأولوية لمتابعة تنفيذها؛

خ. تطوير قطاع الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء ودعم الجهود التي تبذلها لتنفيذ برامجها الوطنية فيه؛

د. تنظيم اجتماعات لفريق الخبراء الحكوميين بشأن تطوير قطاع الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء من أجل تبادل أفضل الممارسات وجذب الاستثمارات؛

ذ. أهمية التعاون للقضاء على الفساد في الدول الأعضاء؛

ر. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعظيم دور القطاع الخاص من خلال زيادة دعم البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الأخرى لهذا القطاع؛

ز. تطوير البنية التحتية لتحسين القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء، مع تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتصنيع واقتصاد المعرفة؛

س. دعم المشاريع الصغيرة الحجم والمجتمعية لتعزيز النمو لصالح الفقراء وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع تشجيع الدول الأعضاء على استخدام آلية الكومسيك لتمويل مشروع؛

ش. تعزيز وترشيد الصناديق الحالية وتجنب إنشاء آليات تمويل جديدة ومتوازية؛

ص.تعزيز التعاون الثلاثي داخل المنظمة، مع الحفاظ على المكاسب التي تحققت في إطار برنامج بناء القدرات الماليزي لبلدان المنظمة وبرنامج الربط العكسي للبنك الإسلامي للتنمية؛

ض.إنشاء قاعدة بيانات شاملة ومراكز للتميز في مختلف القطاعات مثل الاستشارات، وريادة الأعمال، ومشغلي القطاع الخاص، والمستثمرين الخيرين، وحضانة الأعمال، ومجمعات التكنولوجيا؛

ط. الحاجة إلى إظهار الإرادة السياسية الكافية من خلال الوفاء بالتعهدات المالية لصناديق التنمية القائمة، مثل صندوق التضامن الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

ظ. تعميق وتوسيع تنفيذ برامج البنية التحتية الاجتماعية الرئيسية الثلاثة في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وهي الأمن الغذائي، والتدريب المهني، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

ع. تعزيز قدر أكبر من الاتصال التجاري من خلال التعاون في مجال النقل البري، والبحري، والجوي، بما في ذلك تطوير ممرات النقل متعددة الوسائط؛

غ. تعميم المشروعات الإقليمية والعابرة للحدود بالإضافة إلى الدعم المالي الحالي للمشروعات الوطنية؛ و

ف. حاجة الدول الأعضاء إلى المساهمة بنشاط في برامج عمل الأجهزة الفرعية التابعة للمنظمة من خلال تقديم مشاريعها الوطنية ذات الأولوية بهدف تطوير مشاريع مشتركة.

7. وفي الختام، أكدت الوفود على أن الجلسة أتاحت مساحة جيدة للتبادل والمناقشة بين صانعي القرار نحو معالجة قضايا التنمية المشتركة والناشئة مع الحاجة إلى عقد جلسات عصف ذهني خلال الدورات المستقبلية لمجلس وزراء الخارجية. كما اقترح المشاركون أن تولي المنظمة ومؤسساتها المعنية الاعتبار الواجب للأفكار والتوصيات المهمة التي قُدمت خلال الجلسة خلال وضع وتنفيذ مختلف برامج ومشاريع المنظمة في المجال الاقتصادي.

الاستنتاج

8. اتسمت مختلف مداخلات قادة المنظمة بالأهمية رغم عدم أخذ بعض المداخلات بعين الاعتبار وجود بعض هذه الأدوات والبرامج الاقتصادية التي تضمنتها المقترحات بالفعل داخل المنظمة.

9. على الرغم من ذلك، سيكون هذا التقرير بمثابة مرجع يسهل الرجوع إليه لمن أراد الاطلاع على إجراءات الأمانة العامة في تنفيذ مختلف القرارات، والبرامج، والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة في المرحلة المقبلة.

الأمانة العامة

17 مارس 2019